

رسالة من عبد اللطيف البغدادي يعرض فيها مشروع قانون ضرائب المساكن  
في ١٦/٧/١٩٦١

السيد الرئيس:

بعد التحية،

لا تؤاخذني سيادتكم إذا كان المشروع المقدم لا يتفق تماما مع الصياغة القانونية؛ وذلك لأنها أول مرة أقوم بهذه التجربة.

وربما تجدون أن هناك بعض الخلاف في المشروع المقدم عما أثير في مناقشة أمس، خاصة فيما يختص بالاستغلال الشخصي؛ وذلك لأنه ليس من العدل الاجتماعي أن لا يطبق القانون على شخص قد استثمر أمواله في بناء مسكن تكلف عشرات الآلاف من الجنيهات لسكنه الشخصي، ولم يقدم خدمة للمجتمع الذي يعيش فيه، ويطبق في نفس الوقت على الشخص الذي تكلف نفس المبلغ ولكنه أدى خدمة إلى المجتمع بتوفير سكن للبعوض، كذلك خوفا من اتجاه أصحاب رؤوس الأموال مستقبلا لبناء مساكن فخمة ضخمة لاستغلالهم الشخصي؛ وذلك من باب استهلاك أموالهم المتاحة لديهم لرفاهية أنفسهم بدلا من إدخارها.

كذلك تجنبا ووضع حائل أمام أصحاب هذه الأملاك من العمل على طرد السكان الحاليين لإحلال أولادهم وأقاربهم محلهم - والقانون يعطيهم هذا الحق على ما أعتقد - وعمل عقود مخفضة معهم بما يسمح لهم من التهرب من أحكام القانون، أو التهرب من دفع الضريبة بحجة أن المبنى غير مستغل بالإيجار أو يسكنه الأولاد والأقارب بدون إيجار مثلا. وبطبيعة الحال ربما يكون ذلك اسما فقط، ويصبح من غير العدل في هذه الحالة إعفائه وإخضاع آخر للضريبة، في حين أنه يملك مبنى مماثلا ولكنه مؤجر للغير.

أما النص الخاص بتقديم إقرار إلى المحافظ، فهو إجراء تنفيذي قصد به تسهيل تنفيذ العملية على وزارة الخزانة، ودفع كل مالك لتحمل مسؤولية تقديم البيانات المطلوبة والصحيحة، وإلا وقع تحت طائلة العقاب المنصوص عليه في القانون.

وفي النهاية أرجو أن تتقبلوا أسمى تحياتي وشكري.

المخلص

عبد اللطيف البغدادي

١٩٦١/٧/١٦

مشروع قانون رقم لسنة ١٩٦١

باسم مجلس الأمة

مادة ١ : كل من يملك بغرض استغلاله بالإيجار أو بغرض الاستعمال الشخصي وتقدر قيمته الإيجارية السنوية بما يزيد عن خمسمائة جنيه مصرى (ليرة سورية) يخضع المالك للمبنى للضرائب المنصوص عليها فى هذا القانون.

ليرة سورية	جنيه مصرى
بسر ١٥٪.	مادة ٢ : الشريحة الأولى ١٠٠٠
بسر ٢٥٪.	الشريحة الثانية ٢٠٠٠
بسر ٤٠٪.	الشريحة الثالثة ٣٠٠٠
بسر ٥٠٪.	الشريحة الرابعة ٤٠٠٠ أو أكثر

مادة ٣ : كل صاحب عين ينطبق عليه نصوص هذا القانون عليه أن يقدم إقرارا موقعا عليه الى محافظ المحافظة التى تقع فى دائرتها العين مبينا به مكانها، قيمة تكاليفها، وجملة الإيجار السنوية - سواء كانت تستخدم بواسطة الغير أو بصاحب العين نفسه أو أقاربه - وذلك فى مدى سنتين يوما من تاريخ صدور هذا القانون.

مادة ٤ : يعاقب بالحبس ستة شهور وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه أو بكليهما، كل من يخالف أحكام هذا القانون أو يقدم بيانات غير صحيحة بقصد التهرب من دفع الضريبة المقررة.

مادة ٥ : يصبح هذا القانون نافذا من تاريخ صدوره.

مادة ٦ : على وزراء الخزانة التنفيذيين تنفيذ هذا القانون.

رئيس الجمهورية

صدر بتاريخ ١٩٦١/٧/



زيارة عبد الناصر للمنصورة ١٩٦٠/٧/٥